الشركات الأهلية للاحتياط في الجزائر.
1893 – 1962

د/ كريم ولدالنبية ـ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة الجيلالي ليابس .

الشركات الأهلية للاحتياط(Sociétés Indigènes de Prévoyance) صنعت شبكة عنكبوتية حقيقية لتأطير المجتمع الجزائري في الريف،ولهذا نجدها دائما في تلك المناطق المعزولة والبعيدة عن السيطرة الاستعمارية ،رغم أن الإدارة كانت دائما تدعي أن تأسيسها كان بهدف محاربة الربا حتى لا يكون الفلاح فريسة سهلة للمضاربين.

أولاً – أهداف هذه الشركات.

القانون الاستعماري المؤرخ في 14 أبريل 1893 هو الذي نظم و أسس الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) في مادته الأولى.هذه الشركات ذات طابع احتياطي وليس قرضي،والقانون الذي ينظمها واضح في هذا الشأن. لأنها أُنشأت لمساعدة الجزائريين من فلاحين وعمال زراعيين.في البداية كانت توجد شركة واحدة في كل بلدية مختلطة،ثم انتشرت في ب.ص.ك و نص قانونها [1] ؛ على أن يكون مجلسها الإداري يعين من طرف والي العمالة من قائمة ثلاث أعضاء تقدمها اللجنة البلدية التابعة ب/م، و منهم الحاكم الإداري، و من المنطقي أن لا يكون من بينهم عضو مسلم نظرا لطبيعتها الاستعمارية. و هؤلاء الثلاثة كانوا يعينون رئيسا من بينهم على رأس الشركة و غالبا ما يكون الحاكم الإداري! و أصبح هذا الأخير رئيسا رسمياً منذ صدور مرسوم نوفمبر 1938[2] بشعار الإصلاحات! لكن ما هي غاية الإدارة الاستعمارية من وراء تأسيس هذه الشركات ؟ و هل كان حقًا وجودها في صالح «الأهالي» كما كان يزعم النظام الاستعماري؟

بعد تطور نظام القروض الفلاحية في فرنسا و في الجزائر بالنسبة للأوروبيين أرادت السلطة الاستعمارية إبعاد الفلاحين الجزائريين من الاستفادة من القروض الفلاحية [3] بتأسيس مؤسسة فلاحية خاصة بما كان تسميهم بالأهالي.ويعتبر الباحث أحمد هني[4] أن هدف تأسيس مثل هذه الشركات هو محاولة التأطير السياسي للأرياف و مراقبة إمكانياته و بالتالي منعه من استغلال مجالات التكوين و توزيع الدخل الاجتماعي و المحافظة على تفقير الجزائريين و إبقاء مستوى معيشتهم منخفضا حتى تبقى اليد العاملة الزراعية رخيصة،و هكذا لا يمكن المطالبة بشروط للحصول على عمل.

ثانيًا- علاقتها بالإدارة الاستعمارية.

ظلت الشركات الأهلية للاحتياط مسيرة من طرف مجلس إداري برئاسة الحاكم الإداري تحت مراقبة والي العمالة و مجلسها يتكون من الرئيس و أمين المالية و أعضاء فرنسيين، بالإضافة إلى أعضاء جزائريين و هم أعيان معينين لمدة ثلاث

سنوات من طرف والي العمالة. كان من حق والي العمالة معاقبة و تجميد هذه الشركات وفق ما شاء. و في هذا الموضوع يضيف أحمد هني أن مفتش المالية و مدير الضرائب هما مكلفان كذلك بمراقبة هذه الشركات. و عليه فإن السلطة السياسية و الضرائبية كان بإمكانها استغلال هذه الشركات كوسيلة لمراقبة سكان الأرياف[5].لقد عثرت في أرشيف البلدية الاستعمارية لسليسن، عدد معتبر من المحاضر تثبت أن الكولون كانوا المستفيد الأول من هذه الشركات من خلال حصولهم على قروض ضخمة،زيادة على ما كانوا يستفيدون منه من قبل البنوك المحلية الأخرى.إن هذه الفضائح رغم ذلك لم يتعرض لها المؤرخون الفرنسيون ولا الجزائريون.إنها فضيحة استعمارية !

عند بداية كل حملة فلاحية،كان رئيس الشركة في البلدية يطلب من القياد قائمة المقترضين،و هؤلاء يقومون بدورهم بكتابة تقارير إيجابية أو سلبية، ثم يقوم مجلس الشركة بدراسة الطلبات و يسلم القائمة إلى أمين المالية للتنفيذ. علما أن خزينة الشركة ممونة من أرباح بيع الحبوب و الاشتراكات ! و هكذا فإنها تشتري الحبوب من الفلاح و تباع للفلاح، و العجيب أن الأرباح المحققة تقترض في شكل قروض لنفس الفلاح!

« إن الإحسان الذي طالما مدحته الإدارة الاستعمارية في وصفها لهذه الشركات،لم يكن يأتي إلا من الفلاحين أنفسهم »[6].وحتى بعد حصول هذه الشركات على تموينات إضافية فكانت تقتطع منها الضرائب الإضافية المطبقة على الجزائريين يذكر أحمد هني ما بين 1920 و 1928 تم توزيع 15 إلى 20 كلغ فقط للفلاح على مجموع 570 ألف منخرطا! بينما في نفس الفترة سنة 1930 منح القرض الفلاحي الفرنسي 26 مليون فرنكا أي ما يعادل ألف فرنك للمستوطن لواحد. وكتب عنها المؤرخ أجرون: «الصداقة والمحسوبية،كانت دائما وراء اختيار المستفدين من القرض»[7].

هذه الشركات كانت تتعامل بصفة خاصة مع قايد الدوار لأن هذا الأخير هو الذي يمنح الموافقة على طلب القروض،و علاقة القايد بالفلاح أمر مهم، فهي رمز العلاقة السياسية بين الاستعمار و سكان الريف و تجعل الفلاح الجزائري في وضعية تابع و مأمور و خاضع لسلطة القايد.

وفي هذا يذكر ليوني الذي درس موضوع الريف الجزائري في منطقة الغرب الجزائري : « الفلاح المتكبر و المتغطرس يمكن أن ينتظر طويلا للحصول على قروض البذور، أما الفلاح الذي يتصرف تصرفات لا ترضي القايد أثناء الانتخابات سوف يتعرض إلى عقوبة إرجاع القرض في حينه إلى الشركة الأهلية للاحتياط »[8].وعند إنشاء شركة الأهلية لبلدية سليسن عام 1932،كان من المفروض أن يرتكز دورها على مساعدة الفلاحين الجزائريين في الميدان بإمدادهم الحبوب اللازمة للبذر عن طريق السلفة[9] مقابل فائدة سنوية بلغت نسبتها 4%.

لقد كانت هذه الشركة تتظاهر بمساعدة الفلاح،لكن هذه المساعدة لم تتعدى مبادرة إلغاء حين ألغت ما يعادل 10فرنكات سنويا من قيمة السلفة لزبنائها دائمين لكل،بهدف جلب المزيد من المشاركين فقط[10]. في عام 1937 لم يتحصل الفلاحون الجزائريون إلا على 142 قنطار من الشعير[11] ما قيمته 21524 فرنك فرنسي رغم أن ميزانية السلفة لهذه الشركة كان يفوق ما قيمته 135 ألف فرنك[12].أي أن الجزائريين لم يحصلوا إلا على 6,27% من قيمة القروض التي كان من المفروض أن تمنحها لهم هذه الشركة.

هكذا من خلال معرفتنا لطبيعة هذه الشركات يمكننا أن نستنتج أنها وسيلة اقتصادية للسيطرة السياسية على الريف الجزائري،وكذلك وسيلة في يد المستوطنين لأنها تمكنهم من استثمار أرباح الإسعافات العمومية التي تعود إليهم في ميزانية البلدية بالفوائد،كما تمكن القايد،ذلك "القرش الأحمر" كما كان يسمى من طرف الإدارة نفسها من العيش دون تعب.ولهذا فإن السلطة الاستعمارية في حوزتها مؤسسة تعسفية ذات ربح وافر دون مصاريف كبيرة، « إنها تحافظ على الفقر بل و تغذيه »[13].إن الشركات الأهلية للاحتياط كانت رمزًا من رموز الاستعمار داخل البلديات[14].

رغم محاولات الإدارة الاستعمارية لإصلاحها ! إلاّ أن الإصلاح الوحيد الذي مسّها هو ذلك المتعلق بمصطلح "الأهلية" فأصبحت تعرف باسم الشركات الفلاحية للاحتياط[15](S.A.P) لأنه لم يعد يتماشى مع متطلبات السياسة الاستعمارية الجديدة.

علمًا أنه في سنة 1952 صدر مرسوم حول الشركات الفلاحية للاحتياط (**S.A.P**) ، فالتغيير الوحيد الذي طرأ عليها هو تغيير كلمة أنديجان فقط و أصبح منصب رئيس الشركة لا يتماشى مع قانون 28 أوت 1952 الذي أعلن أن مهام الحاكم الإداري لا يتماشى مع مهام رئيس المجلس الإداري (المدير) لهذه الشركات التي تحولت في نفس السنة باسم جديد هو الشركات الفلاحية للاحتياط (S.A.P).

ثالثًا - جمعيات جْمَاعَة الفَلاَحَة.

جْمَاعَة الفَلاَحْ (Djemââs- el-Fellah)عبارة عن جمعيات تعاونية فلاحية[16] ،أسستها الإدارة الاستعمارية في المناطق التي كانت ترى فيها الحاجة إلى ذلك،أي البلديات المختلطة بدرجة خاصة التي كانت تضم أغلبية الجزائريين المحرومين من أدنى شروط الحياة.وتضم هذه الجمعيات الفلاحون بدون أرض أي الذين لا يملكون أرض الزراعية و لا قطيع،وظلت الإدارة الاستعمارية تصطلح عليهم «بالمزارعين المفلسين»،وهي مغالطة مثيرة،لأن إفْلاَسُهم لم يأتي نتيجة منافسة اقتصادية أو شيء آخر بل جاء نتيجة سياسة الاستعمارية مُبَرْمجَة ومقصودة.

تضم كذلك الخماسين و العمال الزراعيين البسطاء الذين يعملون بطريقة «لاطاش» نضيف إليهم الفلاحون الصغار الذين يملكون قطعة أرض زراعية تفتقد

إلى أبسط وسائل الاستغلال الزراعي.وضعت الإدارة الاستعمارية على رأس كل جماعة الفلاحة مجلس إداري يرأسه الحاكم الإداري للبلدية المختلطة.

تسيير جماعة الفلاح يتكلف بها مدير الزراعي،مؤسساتها تنقسم إلى خمسة أقسام.تتكفل خزينة الدولة الاستعمارية بتمويل هذه الجمعيات مثلها مثل المؤسسات البلدية والتعليم المهني،أي أن الخزينة العمومية تتكفل بالنصيب الأكبر من عملية التمويل و تتحمل البلدية الجزء الباقي.ومن خلال القروض الممنوحة لهذه الجمعيات نلاحظ مدى اهتمام الإدارة المحلية بمثل هذه المؤسسات،التي لا طالما كتب عنها الكثيرة ،بل علقت عليها السلطة الاستعمارية آمالاً كبيرة للتخفيف من الأزمة الريفية التي وقعت فيها.

هذه الجمعيات تدخل في إطار الإستراتيجية الاستعمارية العامة،المتمثلة في تشكيل مؤسسات في خدمة المستوطن؛هدفها تأطير الفلاحين الجزائريين بدون رض داخل تنظيم إداري محلي مكمل لعمل كل من مراكز التكوين المهني الأولى التي تأسست منذ في كل من عين تموشنت، مستغانم، تموشنت، مستغانم، سيديلعباس، زمورة، رونو، تلمسان، سعيدة، تلمسان، سيف، بيدو، معسكر،أفلو، ندرومة.والدروس الفلاحية للمتربصين الملحقة في المدارس الأهلية لكل من وهران،تلمسان،سعيدة،غيليزان ،مغنية، ندرومة، فرندا،مستغانم،مزغران بل حتى تلك المدارس **الماسونية** في سان لوسيان، تلاغ(جنوب سيدي بلعباس).

إن مجموع المصاريف التي خصصت لمثل هذه جمعيات الفلاحية في عمالة وهران بلغت 13 مليون فرنك فرنسي [17]منذ تاريخ تأسيسها سنة 1918.

كعادتها كانت الإدارة الاستعمارية تراقب عن قرب هذه الجمعيات،لدرجة أن محافظ الشرطة في وهران اقترح على والي العمالة (البريفي) [18] ،حل جمعية الفلاح التابعة لمدينة وهران بحجة أن منخرطيها يتجمعون يوميًا بداخل مقر هذه الجمعية .وأن هؤلاء أغلبهم من أطلق سراحهم من السجون الألمانية وعادوا إلى الجزائر.ويبدو حسب التقرير السري أن البعض من أعضائها كانت له علاقة وثيقة بأوساط الحركة السياسية لحزب الشعب المنحل.وفي تقرير آخر طلب نفس محافظ الشرطة : « على الأقل ينبغي غلق مقر هذه الجمعية»[19].

في سنة 1945 أنشأ منصب مدير قطاعات التحسين الريفي(Secteur d'Administration Rural) يشغله الحاكم الإداري للبلدية ،لكن هذا الإصلاح ليس جديد لأنه كان قبل الحرب العالمية الثانية يمارس رئاسة المجلس الإداري للشركات الفلاحية الأهلية المعروفة باسم **"جماعة الفلاح"** التي أنشأت سنة 1918و مهمته تعني المستشار الفلاحي أو مدير الفلاحة.هذا المنصب المقصود به المستشار الفلاحي أو مدير الفلاحة.وإنشاء ق.ت.ر (S.A.R) ما هو إلا إعادة لتجربة قديمة، بقي فيها الحاكم الإداري يحافظ على منصب المدير.

رابعًا – صناديق قروض البلدية.

بجانب الشركات الأهلية لاحتياط التي أسستها الإدارة الاستعمارية،كانت هناك مؤسسات خاصة هدفها إقراض المحتاجين مقابل رهن .كانت تحمل اسم صناديق قروض البلدية أو طابور الفقر كما كانت تعرف أيضًا ليس لأنها مسيرة من طرف موظفي البلدية،بل العكس؛ فهي ليس لها علاقة بالبلدية إلا بالاسم !

يبدو أن تسميتها كذلك راجع لأسباب دعائية.و حسب السكان الفرنسيين أنفسهم،إسمها الحقيقي هو : جمعيات جبل الرحمة(Mont de Pitié)،أو طابور الفقر كما كان يسميها الجزائريون وربما هذه التسمية هي الأفضل و يبدوا أن مشروع ظهورها يرجع إلى 1847حين طلب كل من السيدان ميجو(Mejeau) ومارك (Marque)،إذن تأسيس جمعية جبل الرحمة تحت اطار خاص في مدينة الجزائر،بهدف القضاء على الاستغلال الفحش للسماسرةاليهود وكل اساليب الربوية.ظهرت هذه الصناديق التي ساهم فيها الخواص بنسبة كبيرة سنة 1920.لم تنجح صناديق قروض البلدية في مهمتها التي أنشأت من أجلها. بسبب ضعف رأسمالها (أقرضت مائة وخمسون ألف فرنك فقط خلال عشرة سنوات).والسبب الثاني يرجع إلى ارتفاع نسبة الفائدة التي كانت في البداية لا تتجاوز 3% لكنها سرعان ما ارتفعت ووصلت إلى 60% أثناء الحرب العالمية الثانية.

الخاتمة : حتى إلى غاية نهاية الليل الاستعماري الطويل طرحت الأرض مشاكل كبيرة وخطيرة،نشبت بين المجتمع المغلوب والمجتمع المسيطر.لأن الأرض كانت تُشكل بالنسبة للجزائريين المورد الرئيسي بل المورد الوحيد.زيادة على أنها تمثل على الصعيد الثقافي مجموعة من القيّم السامية. فكان انتزاع الأراضي من الفلاحين يعد من صميم المأساة الاستعمارية لم يكن تأسيس هذه الشركات إلا مظهر شكلي من مظاهر تخفيف الشعور بالذنب اتجاه الأهالي الجزائريين الذين لم يستفيدوا من قروض هذه الشركات باستثناء مساعدو النظام الاستعماري نفسه كالقياد ،الخواجة،حراس الغابات ... وغيرهم.إن هذه الشركات الأهلية لاحتياط كانت وسيلة من وسائل مراقبة وإخضاع و السيطرة على المجتمع الجزائري طول فترة الوجود الاستعماري.

Notes et références.

1- **S**ociété **I**ndigènes de **P**révoyance de **S**ecours et de **P**rêts **M**utuels **R**ecueil de Textes en Vigueur au 15 Déc 1936. GGA,Direction des Aff. Indigènes, Alger 1937, **p 226.**

2 - **HENNI** (Ahmed)-.La colonisation agraire et le s/développement en Algérie,SNED,Alger,**1981**,, **p 111**.

3-**CADM/AIX**-Sous série 10H80/81/ (**S.I.P –dépt d'Oran**).
14H/12/**18.études et rap** /sip-ravitaillements

4-**Ibid**.

5- **AGERON**, Les Algériens Musulmans, T2. **Chap. Instruments d'Intervention ADM** :

Les **SIP**, **pp 861-871.**

6- **HENNI** ; Op-Cit, **p 112**.

7- **Ibid,** Les **SIP**, **pp 861-871.**

8 - **LAUNAY** (Michel) ; Paysans algériens ; la terre, la vigne et les hommes, Édition le seuil, paris, 1963, **p 160**.

9- **Archives/Communale de Slissen/** Société indigène prévoyance (1936-1937-1938). S.I.P de SLISSEN,P.V N°33 du /27,AVRIL 1937 .

10-Ibid , **S.I.P de SLISSEN**.

11-**Notes semences aux fellahs** de SLISSEN, N °51 du 23/03/1938.

12-**P.V de S.I.P/ SLISEN**,n° 28 du 25 février 1937 .

13- **AGERON**, les Musulmans, op-cit ; **p 385**.

14 –Voir les sources suivantes :

- **ADAM** (P)., La **SIP** Artisanale de Tlemcen – Mémoire Ecole Nationale de l'A.D.M,1940, In **Biblio – W.O, code : B 373 (13)**
- **ARRIPE** (D), Société Indigène de Prévoyance, 1930.
- **PARANT** (R), Société Indigène de Prévoyance, 1942.
- **PASQUIER BRONDE** (L) – le Paysannat en Algérie, In **Revue Question .Nord Africaine**, N° 14- du 25 Mai 1939 – **p 61- 117**

15- **Documents Algériens**, 1 Juin 1946

16-**A.W.O**- Affaires musulmanes, **dossier 4482 I /19**,
- Propriété indigènes 1933-1935.
- Dissolutions de sociétés agricoles **Djemââ el-fellah**.

17- A.W.O,Op-Cit , sociétés agricoles **Djemââ el-fellah**.

18- **Rapport Secret** ,n°241,le 05 mai 1942./A/Activité sociétés Djemââ el-fellah d'Oran.

19- **Rapport** à Mr le préfet(A.M),le centre d'info et d'étude .